دراسة تحليلية مقارنة لمحاسبة التحوط وفقاً لما جاء في المعيار (IAS: 39 ; IFRS 9)

م.م. أسماء نعمان جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت
٠٧٧٠٥١٦١١٠٩

المستخلص :

هدف البحث الى أجراء دراسة تحليلية مقارنة لمحاسبة التحوط وفقاً لما جاء بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39) والمعيار الدولي للتقارير المالية المستحدث (IFRS 9) من حيث أهم متطلبات وشروط الإبقاء والانهاء لكليهما، وأوجه التشابه والاختلاف والانتقادات والتعقيدات التي حالت دون الاستمرار بالمعيار (IAS 39) وفق الانواع الثلاثة لعلاقات للتحوط واستيعاب معيار (IFRS 9) لهذه الأنواع. وتوصل البحث إلى أن هناك العديد من أوجه الاختلاف في سمات كل منهما، وأن نهج (IFRS 9) القائم على المبادئ يعد أكثر مرونة، كما انه يساعد مستخدمي التقارير المالية على فهم أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة بصورة أفضل.

Abstract :

The study aimed to conduct a comparative analysis of hedge accounting in accordance with IAS 39 and IFRS 9 in terms of the most important requirements and conditions for maintaining and ending both. And similarities, differences, criticisms and complexities that prevented IAS 39 from continuing In accordance with the three types of hedging relationships and the adoption of IFRS 9 for these types. The research found that there were many differences in their respective features and that the principle-based IFRS 9 approach was more flexible and also helped users of financial reports better understand risk management activities in the Firm.

طبيعة ومشكلة البحث :

إن دور المحاسبة اليوم أصبح أكثر تعقيداً من أي وقت مضى بسبب تطورات الأعمال التجارية التي تنطوي على المخاطر والشكوك، لذا ازدادت الحاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة من أجل إدارة هذه المخاطر والشكوك. وما يمكن القيام به هو الدخول في معاملات تعرض المنظمات للخطر وعدم التأكد الذي يلغي كليا أو جزئيا واحدا أو أكثر من المخاطر المعروفة باسم "التحوطات". ومما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل يوجد اختلاف في اجراءات محاسبة التحوط في ظل التغير في المعايير الدولية للمحاسبة (IAS 39) و(IFRS 9)؟ وما هي أهم المميزات التي يتمتع بها الأخير (IAS 39)؟.

فرضية البحث :

هناك اختلاف في إجراءات محاسبة التحوط في ظل التغير في المعايير الدولية للمحاسبة (IAS 39) و(IFRS 9)، وأن هذه الاختلافات تمثل الصفات المميزة (IFRS 9) مقابل (IAS 39).

أهمية البحث :

تأتى أهمية البحث من خلال استحواذ معايير المحاسبة الدولية على الاهتمام دولي كبير وواسع، وخاصة في موضوع محاسبة التحوط والتركيز على التوافق الدولي لحل المشاكل المحاسبية وتضييق الفجوة في تطبيق البحث العلمي للإصدارات المهنية الخاصة بمحاسبة التحوط من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية من خلال تحليل (IAS 39) ومقارنته مع (IFRS 9).

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحليل المعيار (IAS 39) بالتركيز على محاسبة التحوط ومن ثم تحديد اوجه الشبه والاختلاف مع ما جاء في المعيار (IFRS 9).

منهجية وخطة البحث :

يقتصر البحث على المنهج التحليلي عبر المقارنة بين المعيار (IAS 39) و(IFRS 9)، وبالاعتماد الكتب والدوريات والرسائل الجامعية العربية والانكليزية. ولغرض التحقق من فرضية البحث وتحقيق اهدافه تم تقسيمه الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: ماهية محاسبة التحوط واهم الدراسات السابقة التي تناولتها.

المطلب الثاني: مفهوم محاسبة التحوط من منظور معيار (IAS 39).

المطلب الثالث: محاسبة التحوط ومتطلباتها في معيار **(IFRS 9)**

المطلب الرابع: تحليل لمحاسبة التحوط وفق لما جاء بمعيار (IAS 39) ومعيار **(IFRS 9)** واوجه الاختلاف بينهما.

المطلب الخامس: النتائج والتوصيات

وفيا يلي عرض مفصل لهذه المطالب.

المطلب الاول: ماهية محاسبة التحوط واهم الدراسات السابقة التي تناولتها

تعد محاسبة التحوط احدى أهم المستحدثات التي ظهرت نتيجة لتطور المعاملات التجارية في الأسواق المالية المعاصرة، كما حازت على اهتمام الكثير من الكتاب والباحثين ومن قبلهم المنظمات المهنية المحلية والدولية المعنية بالعمل المحاسبي.

أولاً. ماهية محاسبة التحوط :

تعرف محاسبة التحوط بأنها مجموعة من القواعد المحاسبية الاستثنائية التي تتعلق بمعالجة إستراتيجية معينة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البند المغطى، عن طريق الدخول كطرف في أداة مالية (غالباً مشتقة) تستجيب بطريقة عكسية لهذه المخاطر بحيث تتوازن الخسائر الناتجة عن تعرض لهذه المخاطر بحيث تتوازن الخسائر الناتجة عن تعرض البند المغطى للخطر مع الارباح الناتجة عن أداة التغطية (والعكس صحيح) فيتم الاعتراف بالأرباح والخسائر المرتبطة بكل من أداة التغطية والبند المغطى في ذات القائمة المالية وفي نفس الفترة المالية، بما يجعل التأثير النهائي للخطر على قائمة الدخل يساوي أو قريب من الصفر.(شبل،٢٠١٣: ١٠٦)

وفيما يتعلق بأهمية ومدى نجاح محاسبة التحوط والتوجه للتعامل بالأدوات المالية المعاصرة والتحكم بعملية الإقرار بتقلبات الأرباح والخسائر للتخفيض من درجة الخطر، وضرورة تبني تطبيق معايير للمحاسبة الدولية الخاصة بذلك. وتبين (رضوان، ٢٠١٧ :٧٨) أنه على الرغم من المزايا التي توفرها متطلبات محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39) إلا أنها لا تغطي الكثير من انشطة إدارة الخطر التي تطبق عادة في الواقع العملي، فضلا عن التعقيدات لذلك. وهذا ما أكده (Bernhardt el at., 2014:62). وقد تم تطبيق قواعد محاسبة التحوط في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ٢٠١٣ حيث أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية الانتهاء من

معيار أكثر بساطة وفهم، في مرحلته الثالثة والأخيرة والمتمثل بمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9) الذي أجل إلزامه إلى ١ كانون الثاني للعام ٢٠١٨.

ثانيا: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات محاسبة التحوط من حيث دوافع ظهورها وأهميتها وإجراءات عملها، واهم التغيرات التي طرأت على مفهومها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

١-**دراسة (Cuzman, 2010)** حيث هدفت الدراسة الى اختبار رد فعل أسواق الأسهم في منطقة اليورو على عدد من الأحداث المرتبطة بمعايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالأدوات المالية، وقد تناولت معيار التقارير المالية الدولية رقم ٧ ومعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٢ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٩، وأكدت على أن توجهات الاعتماد على هذه المعايير الدولية للتقارير المالية تعد من أهم التغييرات الحديثة في بيئة المعلومات المالية. وقد تم التوصل إلى هذه الحجة الوصفية، من خلال تحليل الروابط بين حلقات تقلبات السوق والتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية المذكورة. وتوصلت الدراسة إلى انه يمكن لمعايير التقارير المالية الدولية أن تؤدي إلى استقرار الأسواق المالية الأوروبية، وأن هذه النتيجة ليست ضرورية فبعض المستثمرين يفضلون الاستقرار العالي على محتويات المعايير وشروط التطبيق.

٢-**دراسة (Glaum & Klöcker, 2011)** وقد هدفت إلى تحليل تأثير التحوط على قواعد محاسبة التحوط طبقا لمعياري المحاسبة الدولي (IAS 39) والمالي الامريكي (SFAS 133)، وتناولت سلوك التحوط في المنشآت غير المالية السويسرية والألمانية، وكيفية ادارة المخاطر المالية ومدى تطبيق المنشآت عينة الدراسة للمعايير المحاسبية من عدمه، وتوصلت الى ان القواعد المحاسبية تؤثر على أكثر من نصف المنشآت التي تستخدم محاسبة التحوط بشكل مستمر، وعزت الدراسة السبب في عدم تطبيقها الى تعقيد وصعوبة استخدام المعايير، وأوصت بتخفيض هذا التعقيد وبذل جهود لمجلس المعايير لتطبيقها.

٣-**دراسة (Bernhardt el at., 2014)** وقد هدفت إلى التحقق من القواعد التي تضمنتها المعايير الدولية للتقارير لعلاقات التحوط، وقد تناولت أهم الفقرات الحاسمة في تجنب زيادة التقلب غير المبرر اقتصادياً للأرباح والفصل بين أدوات المضاربة والأدوات المالية للتحوط في المنشأة وتوصلت انه استراتيجيات معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) لا تتماشى مع مرونة نهج المعيار الدولي للتقارير(**IFRS** 9) وأوصت الدراسة يجب أن تزيل القواعد الجديدة نقاط الضعف في معيار المحاسبة الدولي عن طريق التحوط.

ويلاحظ على الدراسات أعلاه أنها ركزت على التعريف بمحاسبة التحوط ضمن المعيارين وأهم المصطلحات التي تم تناولها، كما ادرجت الانتقادات التي وجهت للمعيار الدولي (IAS 39) وتعقيداته بعد التنفيذ وأهمية أحلال معيار جديد بديلاً عنه.

المطلب الثاني: مفهوم محاسبة التحوط من منظور معيار (IAS 39)

أولاً. المفهوم التحوط وفق معيار (IAS 39)

صدر المعيار المحاسب الدولي (IAS39) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وهو يتعلق بالمعالجة المحاسبية للأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. وقد دخلت حيز التنفيذ بالنسبة لتلك المنشآت التي تقدم تقاريرها إلى معايير المحاسبة الدولية منذ كانون الثاني للعام ٢٠٠١. وقد اقترحت المفوضية الأوروبية أن تقوم جميع منشآت الاتحاد الأوروبي المدرجة في سوق منتظم بإعداد حسابات موحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) بحلول عام ٢٠٠٥. حيث لاحظ (Panaretou et al., 2013: 123) أن الدقة يمكن أن تتحسن من خلال الاعتماد على المعايير

الدولية للمحاسبة، مما يجعلها أقل تكلفة بالنسبة للمستثمرين، إلى جانب الضغط لتقليل مقدار السلطة التقديرية بالنسبة للمبادئ المحاسبية المحلية المقبولة عموماً.

إن أهم التغيرات التي تؤثر على المنشآت المقدمة بموجب معيار المحاسبة الدولي هي:

- يتم تسجيل الأدوات المالية المشتقة في الميزانية العمومية بالقيمة العادلة.
- يتم إدراج معظم التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.
- إن الاستثناء الوحيد للاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل هو عندما يكون البند مؤهلا لمحاسبة التحوط.

وعلى الرغم من أن محاسبة التحوط مسموح بها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39)، الا ان هناك بعض المعايير الصارمة التي يجب الوفاء بها للسماح لها، إذ يمثل معيار المحاسبة الدولي (IAS39) تحديا كبيرا في الممارسات المحاسبية للأدوات المالية عامة، والمشتقات على وجه الخصوص، وأنه باعتراف الكثير (Glaum & Klocker, 2011: 459) (الجعارات،٢٠١٥: ١١٢)، (Kropp & Pforzheim,2004:28) من الأوساط الأكاديمية والممارسين، يعد معياراً معقداً.

ووفقا للمعيار يعرف التحوط بأنه وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلاله استخدام مشتقة مالية أو اكثر (اداة التحوط) لمواجهة خطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لموجود أو التزام مالي أو لأي عملية مستقبلية (البند المحُوط)، بحيث تتعادل الأثار الناتجة عن الاداة المستخدمة للتحوط مع الاثار الناتجة عن البند المحوط في تأثيرها على القوائم المالية. (رضوان، ٢٠١٧: ٤٣)

ثانياً: أهم التعريفات المرتبطة بمحاسبة التحوط

وهناك مجموعة من المفاهيم التي تنطوي تحت مظلة محاسبة التحوط من أهمها أداة التحوط وبند التحوط والبند المحوط من اجله.

أداة التحوط (Hedging Instrument) : تتمثل في المشتقات المالية أو تعتبر في حالة التحوط لمخاطر أسعار الصرف موجود مالي او مطلوب مالي غير مشتق، ويطلق على الاداة المالية أداة تحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ أو تقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط له. كما يجب ان تكون المشتقة المالية التي تعتبر أداة التحوط قد تمت مع طرف خارجي وليس أحد دوائر أو اقسام المنشأة. وتحددها (الغزي ،٢٠١٤: ١٩٩) بالـ (العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات)

البند المحوط (Hedged item): هو موجود أو مطلوب أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية أجنبية يعرض المنشأة الى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها. وعند المحاسبة عن التحوط يتم الربط بين أداة التحوط بالمحاسبة عن البند المتحوط له بحيث يتم الاعتراف بالمتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية في أداة التحوط بنفس الفترة التي يتم الاعتراف بها في التغيرات في البند المتحوط له تحقيقا لمبدأ المقابلة. (حميدات، ٢٠١٣: ٤٨٢) وبالإمكان إيجاز أهم المخاطر التي تواجه أي منشأة بكل من؛ مخاطرة أسعار السلع، مخاطرة أسعار صرف العملات، مخاطرة أسعار الفائدة، ومخاطرة أسعار الأوراق المالية. (الغزي،٢٠١٤: ٢٠٠)

فعالية التحوط (Hedge effectiveness): يراد بها درجة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تعزى لمخاطرة التحوط التي تعادل بالقيمة العادلة أو التدفق النقدي للأدوات المالية وتعكس فعالية التحوط الدرجة التي يتم بها قياس التغيرات في أداء التحوط للمخاطر الاساسية. وأن تكون أداة التحوط ناجحة بدرجة كبيرة في إحداث التوازن بين التغير في القيمة العادلة، أو التدفق النقدي المتوقع لأداة التحوط والناتج لتعرض أداة التحوط للخطر المحوط، والتغير المعاكس في القيمة العادلة، أو التدفق النقدي المتوقع للبند محل التحوط والناتج عن التعرض لنفس الخطر، وقد حدد معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، الأدوات المالية بكل من: الاعتراف

والقياس (نطاق معين لهذا التوازن يمكن استخدامه للحكم بفاعلية التحوط وهو أن يكون التوازن، أو أن يكون التطابق في التغيرات المتعاكسة في حدود من ٨٠% إلى ١٢٥% ويمكن الحكم على الفعالية على أساس نقدي، أو باستخدام أساليب تحليل الانحدار لتحديد درجة الارتباط بين التغيرات في البند المحوط وأداة التحوط والناتجة عن الاستجابة للخطر المحوط، وفي هذه الحالة لا يكون التحوط فعالا إلا إذا كان معامل الارتباط أكبر من أو يساوي ٨٠%، ويمكن زيادة مستوى فعالية التحوط عن طريق اختيار ما يسمى "نسبة التحوط" بعناية كبيرة، وتحديد مبلغ أداة التحوط المستخدمة في تغطية وحدة واحدة من تلك الأدوات.(BUNEA. 2012: 58)

ثالثاً: محاسبة التحوط والمتطلبات المتعلقة بها : وتتضمن ربطها بعلاقة وثيقة مع المخاطر وأدارتها، حيث تم تقديم مدخل يعتمد بصورة جديدة وكبيرة على مبادئ محاسبة التحوط ويعالج الضعف وعدم الاتساق في ظل ما قدم المعيار (IAS 39). وقد نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان ٢٠١٤ ورقة بعنوان " المحاسبة عن إدارة المخاطر الديناميكية: مدخل تقييم المحافظ إلى التحوط الكلي"، اما تحوط القيمة العادلة، فيجب الافصاح عن سعر الفائدة لمحفظة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية. (الطحان، ٢٠١٧: ٦٨)

ويتكون نموذج التحوط مما يلي :(الجعارات، ٢٠١٥: ١١٢)

١) البنود التي يتم التحوط لمخاطرها؛ الموجودات والمطلوبات المالية، الاستثمارات في العمليات الاجنبية، العملة الأجنبية، الفائدة.

٢) المخاطر التي يتم التحوط لها، المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية، المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة، المخاطر المتعلقة بصافي الاستثمارات في العملية الاجنبية.

٣) أدوات التحوط بيع وشراء العقود الآجلة، عقود الفائدة وكذلك الخيارات.

٤) فعالية التحوط وهي قدرة أدوات التحوط على الحماية من المخاطر التي يتم التحوط لها.

رابعاً. البنود المؤهلة لمحاسبة التحوط

حدد المعيار (IAS 39) في الفقرة (٩)، والفقرة (٧٨). الادوات المالية: "الاعتراف والقياس" البنود التي تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط في:

- أي أصل، أو التزام، أو معاملة مستقبلية متوقعة بدرجة عالية في المستقبل، أو صافي الاستثمار في عملية أجنبية.
- اتصاف المعاملة المتوقعة ببعض الخصائص حتى يمكن ان تعالج كبند محوط ومن هذه الصفات:

١. ان تكون المعاملة متنبأ بها محتملة بشكل كبير جداً.
٢. ان تكون مع طرف خارجي لغير ذوي العلاقة.
٣. ان يكون البند المؤهل قابل للقياس الموضوعي

- ألا تكون عملية تجميع أعمال، ويقصد بعملية تجميع الأعمال هي تلك العملية المرتبطة بأدوات حقوق الملكية، او المرتبطة بحقوق الاقلية.وتوضح (مبارك، ٢٠١٧: ٧٩١) بأنه الجمع بين مخاطر بنود المشتقة المالية والبنود المشتقة غير المالية كبند تحوط . ومن منظور محاسبي يحتاج التحوط إلى إلغاء التخصيص وأعادته في كل مرة يتم الدخول في عقود مشتقات مما يؤدى إلى زيادة التعقيد خلال فترة تطبيق محاسبة التحوط.
- لأغراض محاسبة التحوط ، فقط الموجودات والمطلوبات والمعاملات متوقعة الحدوث مع أطراف خارج المنشأة والتي يتم التقرير عنها يمكن أن يتم تخصيصها كأداة تحوط، ويمكن تطبيق محاسبة التحوط على المعاملات التي تتم لمجموعة واحدة على مستوى القوائم المالية الفردية او

المنفصلة للمنشأة ، ولا يجوز إعادة تصنيف أي أداة مالية من فئة الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى فئة أخرى.

خامساً. أنواع علاقات التحوط

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، قد تكون محاسبة التحوط تطبق على ثلاثة أنواع من علاقات التحوط: (panaretou,et al,2013: 122)

(١) تحوط القيمة العادلة
(٢) تحوط التدفقات النقدية
(٣) التحوط لصافي الاستثمار الأجنبي

وفيما يلي عرض توضيحي للعلاقات:

١. تحوط القيمة العادلة

تحوط القيمة العادلة يهدف الى الحماية من التعرض لتغيرات في القيمة العادلة لموجود او مطلوب معترف به والتي من الممكن أن تكون لها أثر على النتيجة، مثل خيار بيع بالآجل مشترى لغرض التحوط من التغيرات في قيمة استثمار حقوق ملكية متاح للبيع بسبب مخاطرة حقوق ملكية. تحوطات التعهدات الثابتة. وتسجل تغيرات قيمة الأرباح والخسائر لأداة التحوط، والأداة المحوط عنها (لجزء من المخاطر المحوط عنها) محاسبياً في النتيجة.

٢. تحوط التدفقات النقدية

تحوط التدفق النقدي هو تحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن مخاطر متصلة بالسوق مثل مخاطر العملة، والبند موضع التحوط يمكن ان يكون تدفقات نقدية مستقبلية مرتبطة بموجود أو مطلوب تخص المنشأة. أو تدفقات نقدية مستقبلية من المؤكد احتمال حدوثها، مثل ذلك عوائد من المبيعات المستقبلية بعملة أجنبية، أذ لا يمكن النظر الى عملية التحوط ضد مخاطر تغير أسعار بعض الموجودات المالية التي تمثل ادوات الدين والناتجة عن تغير أسعار الفائدة باعتبارها تحوط تدفقات نقدية وإنما هي تحوط للتغيير في القيمة العادلة، وفي المقابل فإنه يمكن التحوط ضد تغير دفعات الفائدة المحصلة دورياً.

٣. تحوط صافي الاستثمار في وحدة أجنبية

ويقصد به التحوط من فروق الصرف الاجنبية التي تنشأ للمنشأة بصافي الاستثمار في وحدة أجنبية " حصة المنشأة المعدة للتقرير في صافي الموجودات لمنشأة أجنبية " فالمنشأة الأجنبية هي منشأة تابعة أو زميلة أو مشروع مشترك أو فرع تكون إدارتها أو أعمالها في بلد أخر، وتختلف عملة العرض التي تستخدمها المنشأة الأجنبية في نشر قوائمها المالية عن عملة العرض التي تستخدمها المنشأة معدة التقرير. (شبل، ٢٠١٣: ١١٧)

الكيان الأجنبي يهدف الى الحماية من التغيرات في القيمة العادلة للبند المحوط تحدث نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة (على قرض ذي معدل ثابت مثلا" أو أسعار الصرف الأجنبي) وقد يؤجل الاعتراف بتلك التغيرات كما هو الحال ببيع ورقة مالية متاحة للبيع أو يعترف بها حالاً (كترجمة بند عملة أجنبية بسعر الإقفال أو يكون البند موضع التحوط موجود بغرض المتاجرة).

كما يلي:

(أ) موجود أو التزام معترف به أو
(ب) التزام المنشأة غير المعترف به أو
(ج) جزء محدد من هذا الموجود،

وحيث إن أداة التحوط هي موجود أو التزام منفصل، فإن قيمته العادلة التي تؤخذ في الاعتبار تطبيق معايير انخفاض القيمة للبند المغطى. وبطبيعة الحال فأن البند المغطى خاضع لمتطلبات تقييم الانخفاض في القيمة العادلة يمثل قياس السعر الذي قد تحدث فيه معاملة منظمة في

السوق بين المشاركين وبتأريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة فإن هذا التحوط هو القيمة العادلة للموجودات المعترف بها ويمكن أن تؤثر على الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة أو بالأجنبية. يتم إيقاف محاسبة تغطية القيمة العادلة بأثر مستقبلي إذا:

- تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها
- لم تعد التغطية تفي بالمعايير المبينة أعلاه
- يلغي الكيان التعيين.
- عند التوقف عن محاسبة التحوط، يتم تعديل القيمة الدفترية

يتم استخدام الموجودات المالية المتحوط لها والتي يتم استخدام معدل الفائدة الفعلي لها إذ يتم إطفاؤها إلى الربح أو الخسارة. ويستند التعديل إلى إعادة سعر الفائدة في تاريخ الإطفاء يبدأ حساب فعاليته (BDO, 2016: 62)

خامساً: وقد تتمثل المتطلبات اللازمة لتحقيق امكانية تطبيق محاسبة التحوط بما يلي:

التوثيق الرسمي: قد اشترط المعيار على الإدارة بضرورة التوثيق الرسمي للأدوات المستعملة في التحوط ومركز ذلك التحوط، عند بدء التحوط هناك وثائق رسمية لعلاقة التحوط وهدف واستراتيجية إدارة مخاطرة المنشأة للقيام بالتحوط، ويجب أن تشمل تلك الوثائق تحديد أداة التحوط للبند المحوط أو التدفقات النقدية للعملية المحوطة التي تعزى للمخاطرة المحوطة . (الفقرة ٨٨ _ أ من المعيار الدولي ٣٩ المعدل، ٢٠١٢:١٠٧٥)

فعالية التحوط: يمكن قياس فعالية التحوط بشكل موثوق به، أي القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى المنسوب إلى المخاطر المتحوط لها، ويمكن قياس القيمة العادلة لأداة التحوط بشكل موثوق به. يتم تقييم التحوط على أساس مستمر ويتم تحديده فعليا ليكون فعالا للغاية طوال فترات التقارير المالية التي تم تصنيف التحوط لها(IFRS, 2016 :62)، (wiley, 2017: 996).

من المتوقع أن يكون التحوط فعالا للغاية (٨٠ - ١٢٥٪ فعال) في تحقيق التغيرات المقاسة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى المخاطر المتحوط لها، بما يتفق مع استراتيجية إدارة المخاطر الموثقة أصلا) تلك العلاقة التحوطية بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، يجب أن تكون المعاملة المتوقعة موضوع التغطية محتملة بدرجة كبيرة ويجب أن تعرض تعرضا للتغيرات في التدفقات النقدية التي قد تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة .الطريقة المستخدمة لتقييم الفعالية ويجب أن تكون الأجزاء غير الفعالة من التحوط: معرفة في وقت التعيين، تستخدم طوال فترة التحوط، تتفق مع النهج الذي تستخدمه المنشأة لإدارة المخاطر. وينبغي عادة تقييم التحوطات المماثلة للفعالية بطريقة مماثلة ما لم يكن هناك مبرر لطريقة مختلفة. إذا تم تحديد طريقة محسنة ويتم تطبيقها بأثر مستقبلي على التحوط الحالي، يجب التوقف عن التحوط. ويمكن بعد ذلك تحديد الطريقة الجديدة وإقامة علاقة تحوط جديدة.

نقاط النقد المتعلقة بقواعد محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي(IAS 39)

وفقا لقواعد المحاسبة العامة لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، عادة ما تتكون علاقات التحوط من معاملتين منفصلتين، والبند المغطى، وأداة التحوط. يجب قياس المعاملات على أساس كل بند على حدة. كما هو أداة التحوط وعادة ما تكون أداة مالية مشتقة، فإنه يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل وحقوق الملكية (مكونات الدخل الاخرى)، حيث ترى الباحثة بالنسبة لمحاسبة التحوط انها تتسم بالمزيد من التعقيد وصعوبة الفهم كما انها لا تعكس استراتيجية إدارة مخاطر المنشأة متفقة مع (Ernst & Young, 2014: 30) وعلى النقيض من ذلك، فإن البند المغطى عادة ما يصنف ضمن فئة قواعد مختلفة للقياس. هذه الاختلافات في التصنيف تؤدي إلى غير متزامن القياس الدوري للدخل والخسارة فيما يتعلق بالأدوات المالية.

المطلب الثالث: محاسبة التحوط ومتطلباتها في معيار (IFRS 9)

اولاً. مفهوم التحوط وفق (IFRS 9)

ان الهدف من المعيار الدولي للتقرير المالي هو وضع لمبادئ التقرير المالي عن الموجودات والمطلوبات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم تأكدها .إذ جاء إصدار معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) ليحل بشكل كامل محل معيار المحاسبة الدولي IAS (39)، ولكن نتيجة للمطالبات العاجلة بضرورة تطوير معيار جديد لمحاسبة الادوات المالية فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتقسيم مشروعه لإحلال أو استبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) الى ثلاث مراحل رئيسية، (IFRS 9,2014:1)

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال معيار المحاسبة لإعداد التقارير المالية (**IFRS 9**) الادوات المالية، محاسبة التحوط بأنها منهج محاسبي متقدم يساعد المنشأة على عرض أنشطة إدارة المخاطر من خلال القوائم المالية بصورة أفضل، حيث يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (**IFRS 9**) ، لتغطية القيمة العادلة، بتصنيف مكونات الطبقة من مبلغ اسمي محدد أو عدد محدد، ولكن مفتوح، عدد السكان. لايزال المعيار الدولي للتقارير المالية رقم٩ يتضمن بعض القيود، ولا سيما:

أ. يتم تصنيف خيار الدفع المسبق كبند محوط في تغطية القيمة العادلة إذا كان تتأثر القيمة العادلة لخيار الدفع المسبق بالتغيرات في مخاطر التحوط. عندما يكون لدى المنشأة خيار الدفع المسبق للقرض، بالقيمة العادلة، القيمة العادلة ان يتأثر الخيار بالتغيرات في مخاطر التحوط. ونتيجة لذلك، الكيان سوف تكون قادرة على تعيين التحوط (IFRS 9,2014)،

ب. أكدت (رضوان،٢٠١٧: ٨١) ان المعيار تم صياغته على اساس المبادئ لا القواعد وأنه ركز على أنشطة ادارة الخطر كأساس لاتخاذ قرار بشأن ما يمكن تأهيله لمحاسبة التحوط.

ثانياً. الشروط القياسية المؤهلة لمحاسبة التحوط

علاقة التحوط تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط وفقاً (IFRS 9) أذا تم استيفاء الشروط الآتية: (Ernst & Young,2014:30)،(Bernhardt.at.el,2014:58)

١. أن تكون علاقة التحوط فقط من أداة تحوط مؤهلة وبند تحوط مؤهل.

في بداية علاقة التحوط يجب أن يتم التخصيص والتوثيق الرسمي لعلاقة التحوط وهدف أدارة مخاطر المنشأة واستراتيجية القيام بالتحوط. ويجب إن يشمل التوثيق الرسمي تحديد أداة التحوط، وبند التحوط، وطبيعة المخاطر المتحوط لها، وكيف ستقوم المنشأة بتقييم ما أذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط (متضمناً تحليل المنشأة لمصادر عدم فعالية التحوط وكيف يتم تحديد نسبة التحوط) إذ يمكن تقييم الفعالية استجابة للتغيرات في الظروف.

٢. يجب ان تستوفي علاقة التحوط كل متطلبات فعالية التحوط الاتية:

-وجود علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط.

-لا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على التغيرات في القيمة العادلة الناتجة من العلاقة الاقتصادية.

-ان نسبة فعالية التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك الناتجة من التقييم الكمي لبند التحوط التي تتحوط له المنشأة فعلياً والتقييم الكمي لأداة التحوط التي تستخدمها المنشأة فعليا للتحوط لبندً التحوط ومع ذلك، يجب الا يعكس هذا التخصص عدم توازن بين الاوزان النسبية لبند واداة التحوط والذي يخلق عدم فعالية تحوط (اذا كان معترف بها ام لا) مما ينتج عنه نتائج محاسبية تتعارض مع اغراض محاسبة التحوط.

ثالثاً. شروط علاقة التحوط

يجب ان تتوقف علاقة التحوط في الحالات الآتية:

-معيار التأهل لتحديد علاقة التحوط يصبح غير متوفر الى حد كبير، مثل اذا كانت العلاقة غير متوقعة إلى حد كبير.

-ان تكون فعالة بشكل معقول في تحثيث معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي.

انتهاء اداة التحوط او بيعها أو الغاؤها أو ممارسة الحق المترتب عليها.

يجوز للمنشاة تعديل أداة التحوط بالنسبة لعلاقة التحوط القائمة من خلال إضافة أداة مشتقة إلى علاقة تحوط قائمة والتي يمكن ان تعادل بشكل كامل مشتقة التحوط القائم ولن تخفض فعالية علاقة التحوط، يجب ان لا ينتج عن التعديل إلغاء علاقة التحوط على الرغم من إن توثيق علاقة التحوط يحتاج إلى التحديث.

المطلب الرابع: تحليل لمحاسبة التحوط وفق لما جاء بمعيار (IAS 39) ومعيار (IFRS 9) واوجه الاختلاف بينهما.

في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغيير وعدم الثبات تزداد اهمية محاسبة التحوط في المنشآت المالية فقد توصلت الأدبيات المحاسبية والممارسات العملية، إلى مجموعة من الادوات المالية المشتقة التي تسمح بتخفيض درجة المخاطر المرتبطة بعملية ما، والتي تشتق قيمتها من قيم الموجودات الأساسية كأسهم المنشآت والعملات، وبشكل عام يتم تعريف التحوط المحاسبي على انه أداة لنقل كلا من سعر صرف العملات الأجنبية، أو مخاطر أسعار الفائدة من أولئك الذين يرغبون في تجنبها لأولئك الذين يرغبون في تحملها. وعلى وجه التحديد، فأن التحوط هو اتخاذ موقف في استخدام أداة التحوط، وخاصة المشتقات مثل العقود الآجلة أو المستقبلية أو الخيارات أو سوق المقايضة، مقابل المركز الفعلي المعرض للمخاطر. ومن ثم، تؤدي النتائج إلى انخفاض مخاطر الخسارة من جراء التقلبات السلبية في الأسعار أو تقلبات الأسعار التي قد تحدث في الاملاك، اذ يحد التحوط من تماثل تغيرات الأرباح (BUNEA-BONTA,2012:58).

تتباين فعالية التحوط بالاختبارات وفقاً لمعيار التقارير المالية (IFRS 9) عنه للمعيار الدولي بشكل كبير، فقد تجنب التعقيد في شروط تطبيق محاسبة التحوط خاصة عند تقييم فعالية التحوط. إذ انه اعتمد كثيرا على المبادىء لا القواعد فلا يوجد نطاق معين للحكم بفاعلية التحوط والذي قد لا يتسق مع استراتيجية إدارة الخطر. وانما يتم اختبار الفاعلية وفق تقيمات نوعية واختبارات الفاعلية المتوقعة.

جاءت الانتقادات واسعة النطاق للمعيار الدولي(IAS 39) بسبب صعوبته وتعقيداته المتعددة، حيث بحث مجلس المعايير الدولية على وضع حلول للتعقيدات في معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية والتعاون مع أصحاب المصلحة على تطوير معايير محاسبية موجودة. وللتسريع في استبدال المعيار (IAS 39) قام مجلس المعايير الدولية بوضع مشروع مرحلي للاستبدال وكان التركيز في المرحلة الأولى على التصنيف والقياس للموجودات المالية واتبعه بانخفاض القيمة للأدوات المالية ومن ثم محاسبة التحوط موضوع البحث والمطلوبات المالية. كان الهدف من ذلك هو استبدال المعيار الدولي بالكامل بنهاية العام ٢٠١٠ من خلال الإصدار التدريجي لمراحل معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) (الأدوات المالية) وفقاً للمرحلة الانتقالية والالتزام بتأريخ المعيار، إذ من خلال ما سبق يمكن إيضاح ما تغيير وفق معيار (IFRS 9) وما ابقي وفق المعيار السابق.

- المصطلحات لم تتغير

- أنواع التحوط - القيمة العادلة، التدفقات النقدية وصافي الاستثمار الأجنبي -دون تغيير، ولكن سيكون هناك حاجة إلى حكم إضافي
- أجزاء التحوط غير الفعال يتم الاعتراف بها بالكامل في قائمة الدخل.ويستثنى من ذلك الجزء غير الفعال لحقوق الملكية المتحوطة والموثقة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
- الطريقة التي تم بها تحديد الجزء غير الفعال من تحوط التدفق النقدي ليتم الاعتراف به
- عدم تأهيل الخيارات المحررة لمحاسبة التحوط.

وفي ضوء ما تقدم يؤكد (Schiller& Lundh, 2013:160) ان معيار المحاسبة الدولي (IFRS 9) يستند إلى حد كبير إلى القواعد ويتضمن العديد من القيود على ما يمكن استخدامه كبنود تحوط وأدوات تحوط. لا يسمح بمحاسبة التحوط إلا إذا اجتاز التحوط اختبارا افتراضيا متوقعا واختبارا للتقييم بأثر رجعي. في حالة فشل التحوط في اجتياز الاختبارات، يجب على المنشأة التوقف عن محاسبة التحوط. تقسم التحوطات إلى علاقات تحوط منفصلة، والتي تكون تغطية مخاطر القيمة العادلة وتحوط التدفقات النقدية هي الاكثر شيوعا. تؤثر تحوطات القيمة العادلة على الأرباح والخسائر على الفور، في حين أن تغطية التدفقات النقدية تتم من خلال حقوق الملكية أولا. سوف يكون المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS 9) أكثر استناد إلى المبادئ ويتم تخفيف العديد من القيود في معيار المحاسبة الدولي. ويزيل المعيار اختبار الفعالية بأثر رجعي، مما يسمح بمحاسبة التحوط طالما أن النتيجة تقترب من ١٠٠ في المائة. سيظل الاختبار المطلوب مطلوبا. ومن شأن اختبار نوعي أن يسمح للمنشآت باستخدام نفس الاختبارات كما في إستراتيجية إدارة المخاطر. إذا فشل الاختبار، سوف تستخدم المنشآت إعادة التوازن من أجل تحقيق الفعالية بدلا من الاضطرار إلى التوقف. تحوطات القيمة العادلة والتدفقات النقدية يتم التحوط من خلال حقوق الملكية قبل التأثير على الأرباح والخسائر.

اولاَ: متى نتوقف عن تطبيق محاسبة التحوط: في ظل (IFRS 9) تتحدد قدرة المنشأة على ايقاف محاسبة التحوط حيث اشترطت إيقاف محاسبة التحوط بالظروف التي لا تستطيع فيها المنشأة أن تستوفي المعايير أو شروط التأهل لمحاسبة التحوط وعلى النقيض من ذلك فان (IAS39) لا يسمح بالتوقف الاختياري حيث أن الظروف الآتية يتطلب فيها إيقاف محاسبة التحوط وهي:

١. عدم وجود علاقة اقتصادية بين بند التحوط واداة التحوط، فان النموذج (IFRS 9) الجديد يتطلب ايقاف علاقة التحوط في هذه الحالة.

٢. عدم وجود بند للتحوط أو اداة التحوط او انه تم بيعه.

٣. تغييرات القيمة العادلة الناجمة نتيجة لعدم السيطرة على مخاطر الائتمان، حيث تضمن المعيار الجديد احكام تتعلق لفصل الجزء الخاص بالتغيرات في القيمة العادلة عن تغيرات مخاطر الائتمان للمنشأة والاعتراف بها ضمن قائمة الدخل.

٤. حجم معاملة التحوط، حيث تتوقف المنشأة اختياريا في المعيار المستبدل ولم تعد الحاجة تستدعي الاختيار في التحوط وفق المعيار المستحدث لو ان جزء منها لم يعد متوقع الحدوث مستقبلاً.

ثانياً: الفعالية وتغيرات اختبارها إن الغرض من محاسبة التحوط هو الإبلاغ عن التطورات العكسية والبند المغطى وأداة التحوط بطريقة تعوض أرباح بند واحد الخسائر في البند الآخر، في نفس الفترة الزمنية. ومن منظور اقتصادي خالص، وفق ما جاء بالمعيار (IFRS 9) فعادة ما يتم قياس فعالية التحوط من منظور اقتصادي كونها تحد من المخاطر، فينبغي تقييم فاعلية التحوط محاسبياً بنفس الطرق التي تقييم فاعلية التحوط اقتصادياً، بأن تعكس على نحو أفضل تأثير لأنشطة لإدارة المخاطر للمنشأة في القوائم المالية. (Bunea-Bontas et al., 2009: 3).

وقد تجنب المعيار الجديد (IFRS 9) التعقيد عن ما جاء في المعيار الدولي (IAS39) حيث اعتمد على المبادئ لا القواعد فلا يوجد نطاق معين يحدد فاعلية التحوط ويتم اختبار الفعالية استناداً إلى تقييمات نوعية واختبارات الفعالية المتوقعة.
خصائص كل علاقة من علاقات التحوط تحدد التقييم النوعي لفاعلية التحوط فلا حاجة لقياس الفاعلية بأثر رجعي ويجب قياس الجزء غير الفعال من هذه العلاقة ويتم الاعتراف به مباشرة في قائمة الدخل.

ثالثاً. التأهيل للتحوط: شروط التأهل لمحاسبة التحوط وفقاً (IFRS 9) يجب ان تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا توافرت الشروط الاتية:
١. أن تتألف علاقة التحوط من أدوات التحوط المؤهلة وبنود المؤهلة.
٢. في بداية التحوط يجب إن يتم التوثيق الرسمي والتحديد لعلاقة التحوط واستراتيجية وهدف إدارة مخاطر المنشأة تجاه عملية التحوط وهذا التوثيق يشمل تحديد اداة التحوط وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام المنشأة بتقييم ما أذا كانت علاقة التحوط يتوافر فيها متطلبات تقييم الفعالية وطرق تقييم الفعالية وعدم الفعالية.
٣. عدم سيطرة مخاطر الائتمان فقد سمح المعيار بتجاهل التأثيرات الصغيرة، واستخدام التقدير الشخصي في تحديد متى تسيطر مخاطر الائتمان على التغيرات في القيمة، وقد تنشأ مخاطر الائتمان على البند المحوط أو أداة التحوط وربما تكون خاصة بالمنشأة.

رابعاً. أعادة التوازن لعلاقة التحوط: حيث يعبر هذا المفهوم وفقاً (IFRS 9) عن التغيير في نسبة فعالية التحوط في المستقبل، وذلك بأجراء تعديلات فقط لنسبة التحوط بدون إيقاف أو إنهاء لمحاسبة التحوط القائمة بما يعكس التغييرات المتوقعة في العلاقة بين البند المحوط وأداة التحوط، ويتم ذلك من خلال التغيرات في كمية البند المحوط أو اداة التحوط الموثقة لعلاقة تحوط معينة إما بزيادة البند المحوط أو أداة التحوط وإما بتخفيض البند المحوط أو أداة التحوط. فإذا اضطرت المنشأة لإعادة التوازن في علاقة التحوط وجب عليها التأكد من استراتيجية الخطر وأهدافها.

خامساً الإفصاح: لقد توسع المعيار (IFRS 9) في المعلومات المحاسبية عن التحوط وعلاقات التحوط، التي يجب الإفصاح عنها لتحسين المعلومات المتعلقة بأنشطة إدارة المخاطر ويتم تصنيف هذه المعلومات بناءاً على نوع التحوط.

فإن المنشأة لن تواجه مكسبا أو خسارة على الإطلاق، لأن الأداء المعاكس للبند المغطى وأداة التحوط سوف يعوض كل منهما الآخر.وخلاصة القول، فإن الغرض من محاسبة التحوط هو تخفيض التقلب في الأرباح وتقلب الأرباح له تأثير سلبي على قيمة المنشأة. إذ إن الشرط المسبق لمحاسبة التحوط هو أن أداة التحوط، وعادة ما تكون مشتقة، يتم تحديدها كمقابل للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى. لشكوى خبراء المحاسبة من صعوبة قياس الأدوات المالية والاعتراف بها. والجدول (١) ادناه يوضح اهم السمات الرئيسة لأوجه الاختلاف بموجب المعيارين.

الجدول (١) هم السمات الرئيسة لأوجه الاختلاف بين (IAS 39) و(IFRS 9)

موضوع التغير	(IAS 39)	(IFRS 9)
بند التحوط	البند المؤهل هنا هو موجود او مطلوب مالي معرض للمخاطر حيث يمكن فصلها وقياسها بسهولة اما ما يصعب فصل وتحديد وقياس التدفقات النقدية الخاصة بها لا يمكن اعتبارها بنود تحوط	يسمح المعيار بتأهيل العديد من بنود الميزانية لتكون بنود تحوط ويمكن تأهيل البنود غير المالية بالإضافة للبنود المالية بالمقارنة بالبنود التي سمح بها المعيار الدولي رقم ٣٩
أداة التحوط	موجودات أو مطلوبات من مشتقات أخرى مؤهلة فإن المخاطر هي مخاطر صرف العملات الأجنبية	أي موجودات أو مطلوبات مالية تم تقييمها من خلال الإرباح والخسائر سوف تكون مؤهلة.
الفعالية	وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ ان نطاق قياس فعالية التحوط هي (٨٠٪ - ١٢٥٪).مقياس كمي فقط وبأثر رجعي ، والتوقف في التحوط اذا فشل الاختبار	هنا المعيار تجنب التعقيد لسابقه فلا يوجد نطاق للحكم بفاعلية التحوط وانما يتم الاختبار استناداً لتقيمات نوعية واختبارات الفعالية المتوقعة.
أعادة التوازن	لا يوجد	يعبرعن التغيير في نسبة فعالية التحوط في المستقبل، وذلك بأجراء تعديلات فقط لنسبة التحوط بدون إيقاف أو إنهاء لمحاسبة التحوط القائمة
عدم الفعالية	عدم الفعالية هو فقط معترف بها عند التغيير في القيمة العادلة للأداة هي أكبر من التغيير في قيمة على البند.	يتم الاعتراف بعدم فعالية تغطية مخاطر القيمة العادلة بالفرق بين التغيرات في القيمة العادلة
تحوطات القيمة العادلة	التغيرات في القيمة العادلة يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر	التغيرات يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل. لا يجوز الاعتراف بالأرباح والخسائر المؤجلة.
التطبيق	اختياري	إلزامي من ٢٠١٨/١/١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة

المطلب الخامس: النتائج والتوصيات

أولا. النتائج

قدم البحث دراسة تحليلية لمحاسبة التحوط وفق المعيار المحاسبي الدولـــــــي (IAS 39) مقارنة بمعيار التقارير الدولي (IFRS 9). وأهم متطلبات المعيار المستبدل والمعيار الجديد وشروط الإبقاء والانهاء لكليهما، وأوجه التشابه والاختلاف والانتقادات والتعقيدات التي حالت دون الاستمرار بالمعيار (IAS 39) وفق الانواع الثلاثة لعلاقات للتحوط المستمرة مع المعيار الجديد (IFRS 9) إذ تحتاج المنشآت إلى اجتهاد وتفسير من قبل معدي البيانات المحاسبين والمدققين لتحديد الآثار على الضرائب والجهات المعنية للتغيير الطارئ على القياس لصافي الإرباح والخسائر للفترة المشمولة. حيث يوفر نهج (IFRS 9) القائم على المبادئ أكثر مرونة كما تساعد مستخدمي البيانات المالية في فهم أنشطة إدارة المخاطر.

ثانياً. التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة التحليلية النظرية يمكن التوصية بما يلي:

– تدريب المحاسبين ضمن دورات تطويرية بتطبيق المعايير الخاصة بمحاسبة التحوط لاسيما وان تطبيقها أصبح إلزامياً.

– أهمية وجود استعداد كافي للمنشآت خاصة المصرفية لتواكب متطلبات المعيار الجديد وانه يحقق مصلحة لها ولزبائنها، وسيبقيها ضمن أحدث التشريعات العالمية عموما، مما يعزز مكانتها.

– بناء إستراتيجية للمنشآت للموائمة بين التحوط المحاسبي وإدارة الخطر بما يفي بمتطلبات المعيار (IFRS 9).

– يمكن للدراسات المستقبلية تناول موضوع محاسبة التحوط وآثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة الارباح المحاسبية. وكذلك موضوع أثر محاسبة التحوط على قيمة المنشأة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ- الرسائل العلمية

١ شبل، محمود منصور،(٢٠١٣) ، تأثير استخدام القيمة العادلة في تقييم المشتقات المالية على القوائم المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية .

٢ رضوان ،هند ثروت عبدالحميد،(٢٠١٧)، أثر تطبيق محاسب التحوط على قابلية البيانات المالية للمقارنة- دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المصورة، جمهورية مصر العربية.

٣ الطحان، إبراهيم محمد،(٢٠١٧)، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة ، إطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، جامعة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربية.

ب- الدوريات العلمية

١ الغزي، فريال منال،(٢٠١٤)،أهمية اعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، عدد٢،مجلد ب، ١٩٧-٢١٩، جامعة قسنطينة، جمهورية الجزائر.

ج- الكتب

١ الجعارات، خالد جمال،(٢٠١٤)، مختصر المعايير المحاسبة الدولية -مطبوعة جامعية- مطبعة جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، الجزائر.

٢ حميدات، جمعة،(٢٠١٤)، خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمة.

د- أخرى

١ مبارك، سهام عبدالمنجي،(٢٠١٧)، دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات المحاسبة عن عمليات التحوط وفقا لمعيار التقرير المالى الدولى رقم (٩) ومعيار المحاسبة المصرى المناظر رقم (٢٦)، المؤتمر العلمي الاول لقسم المحاسبة والمراجعة- كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية

ثانياً: المصادر الأجنبية

A- Periodicals

1 Glaum, M., & Klöcker, A. (2011). When the Tail Wags the Dog: Hedge Accounting and its Influence on Financial Hedging. *Accounting and Business Research, v.41, no.5, 2011* Pages 459-489 .

2 Bunea-Bontas, C. (2012). The Assessment of Hedge ffectiveness. *Economics and Applied Informatics*, (1), 57-62.

3 Ernst & Young, (2014). Hedge Accounting under IFRS 9. Applying IFRS.

4 Bernhardt, T, Erlinger, D, Unterrainer, L (2014) IFRS 9: The newrules for hedge accounting from the risk management respective, *ACRNJournal of Finance and Risk Perspectives*, Vol. 3, Issue 3, p. 53 – 66

5 Bunea-Bontas, C. A., Petre, M. C., & Culiţă, G. (2009). Issues on Hedge Effectiveness Testin

6 IFRS July 2014, Project Summary, IFRS 9 Financial Instruments

7 Panaretou, Argyro, Mark B. Shackleton, and Paul A (2013) Taylor. Corporate Risk Management and Hedge Accounting. *Contemporary Accounting Research*: 116-139.

B- Books

1 Schiller, S., & Lundh, S. (2013). IFRS accounting in progress: from a student perspective. Linköping University Electronic Press.

2 Wiley, J , & Ltd, S.(2017), Wiley GAAP 2017 - Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles